الأمم المتحدة E/CN.15/2017/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 March 2017
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السادسة والعشرون
فيينا، ٢٢-٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧
البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال المؤقَّت*
توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

أنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

ملخَّص

أُعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٢ و٢١/١٩٩٤ و٢٣/١٩٩٩. وهو يتضمَّن ملخَّصاً لأنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

* E/CN.15/2017/1.

310317 310317 V.17-01332 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدِّمة ٣
ثانياً- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ٣
ثالثاً- أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة ٣
ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين ٣
باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ٥
جيم- المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المُنتسِب إلى الأمم المتحدة ٦
دال- المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ٧
هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية ٨
واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة ١٠
زاي- معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان ١١
حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ١٢
طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية ١٣
ياء- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ١٣
كاف- المركز الدولي لمنع الجريمة ١٥
لام- معهد الدراسات الأمنية ١٦
ميم- المعهد الكوري لعلم الجريمة ١٧
نون- معهد بازل للحوكمة ١٨
سين- كلية علم القانون الجنائي ٢٠
عين- معهد العدالة التايلندي ٢١
رابعاً- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية ٢٢

أولاً- مقدِّمة

١- من بين وظائف لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تيسيرُ ما تضطلع به المعاهد التي تتألَّف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أنشطة لمساعدة الأمين العام على تنفيذ مهام ولايته المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومساعدة تلك المعاهد على تنسيق تلك الأنشطة. وللجنة أن تطلب إلى المعاهد، رهناً بتوافر الموارد، أن تنفِّذ عناصرَ مختارة من البرنامج وأن تقترح مجالات للأنشطة المشتركة فيما بين المعاهد.

٢- ويسعى الأمين العام بدوره إلى ضمان الاستفادة من خبرة هذه المعاهد ومواردها على نحو فعَّال في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. والدول الأعضاء مدعوَّة إلى استكشاف إمكانية الاضطلاع بمشاريع تعاونية مع المعاهد.

٣- وقد أَعدَّ معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني هذا التقرير الذي يلخص أنشطة المعاهد في عام ٢٠١٦ وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٢ و٢١/١٩٩٤ و٢٣/١٩٩٩ وكذلك مقرَّر المجلس ٢٤٣/٢٠١٠، ويتضمن التقرير مساهمات مقدمة من المعاهد.

٤- وقد عقدت شبكة البرنامج اجتماعين مشتركين لتنسيق البرامج في عام ٢٠١٦. حيث عُقد الاجتماع الأول في فيينا بالتزامن مع الدورة الخامسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي انعقدت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦. وعُقد الاجتماع الثاني في بانكوك في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ واستضافه معهد العدالة التايلندي. واشترك في ترؤس كلا الاجتماعين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (المكتب) ومعهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان، وهو المنسِّق الحالي للشبكة.

ثانياً- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

٥- عملاً بالنظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩)، قدَّم مجلس أمناء المعهد تقريراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها السادسة والعشرين، يتضمَّن معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عام ٢٠١٦ (E/CN.15/2017/8).

ثالثاً- أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة

ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين

٦- أجرى معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التالية أثناء عام ٢٠١٦:

(أ) الحلقة الدراسية الدولية العليا الـ١٦٢ (١٣ كانون الثاني/يناير - ١٢ شباط/فبراير): ناقش فيها ٢١ مسؤولاً رفيع المستوى، ينتمون إلى ١١ بلداً، مسألةَ التعاون بين وكالات متعددة تعمل في مجال معاملة المجرمين المجتمعية؛

(ب) البرنامج التدريبي الثالث في مجال العدالة الجنائية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية (أبيجان، ١٥-٢٦ شباط/فبراير)؛ حيث ناقش ٣١ ممارساً من ثمانية بلدان أفريقية ناطقة بالفرنسية موضوع بناء القدرات في مجال التحقيق والملاحقة القضائية والمحاكمة الجنائية وتدابير مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛

(ج) الحلقة الدراسية بشأن تعزيز المعاملة المجتمعية في إقليم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) (بانكوك، ٢-٤ آذار/مارس)؛ حيث تقاسم ٢٦ مسؤولاً رفيع المستوى من ١٠ بلدان أعضاء في الرابطة ومن اليابان معلومات عن الاحتياجات والتحديات في سياق المعاملة المجتمعية؛

(د) الدراسة المقارنة لنظام العدالة الجنائية في كل من نيبال واليابان (٧-١٨ آذار/مارس)؛ حيث شارك ١٠ مسؤولين من نيبال في دراسة التدابير الفعالة في الإجراءات الجنائية، بما في ذلك التحقيق والملاحقة القضائية والمحاكمة؛

(هـ) الدورة التدريبية الدولية الـ١٦٣ (١٨ أيار/مايو - ٢٣ حزيران/يونيه)؛ حيث ناقش ٣٠ مشاركاً من ٢١ بلداً المسائل المتعلقة بالأطفال باعتبارهم ضحايا وشهوداً؛

(و) الحلقة التدريبية المشتركة بين المكتب ومعهد آسيا والشرق الأقصى لتدريب موظفي السجون في ميانمار (٦ حزيران/يونيه - ١٥ تموز/يوليه و١٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر)؛ حيث درس ٢٣١ مشاركاً نظم إدارة السجون طبقاً للمعايير والقواعد الدولية؛

(ز) الدورة التدريبية الثالثة بشأن تقديم المساعدة التقنية القانونية إلى فييت نام (٤-١٥ تموز/يوليه) والدراسة المشتركة للنظام القانوني في كل من فييت نام واليابان (١١-١٥ تموز/يوليه)؛ حيث ناقش ١٢ مسؤولاً من فييت نام المشاكل المتصلة بإنفاذ قانون الإجراءات الجنائية المعدَّل في فييت نام؛

(ح) الحلقة الدراسية الإقليمية العاشرة بشأن الحكم الرشيد في بلدان جنوب شرق آسيا (يوغياكارتا، ٢٦-٢٨ تموز/يوليه)؛ حيث ناقش ٢١ ممارساً من عشرة من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا التدابير العصرية للتعاون الدولي الفعال في ميدان مكافحة الفساد؛

(ط) الدورة التدريبية الدولية الـ١٦٤ (١٧ آب/أغسطس - ٢٣ أيلول/سبتمبر): حيث ناقش ٣١ ممارساً من ٢٠ بلداً التدابير الفعالة لمعاملة الجناة الأحداث وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع؛

(ي) الدورة التدريبية لمسؤولي السجون من ميانمار واليابان (٧-١٣ أيلول/سبتمبر): حيث شارك خمسة من مسؤولي السجون في ميانمار في دراسة إدارة السجون وتدريب مسؤولي السجون في اليابان؛

(ك) البرنامج التدريبي التاسع عشر بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي نظمه المعهد، بمساهمات من المكتب (١٢ تشرين الأول/أكتوبر - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر): حيث ناقش ٣٠ ممارساً من ٢٦ بلداً سبل الإنفاذ الفعال لتدابير مكافحة الفساد (التحقيق والملاحقة القضائية) في مجال الاشتراء العمومي.

٧- وأصدر المعهد أيضاً عدَّة منشورات تشتمل على مواد مستمدَّة من مختلف دوراته التدريبية وحلقاته الدراسية، بما في ذلك الرسالة الإخبارية لمعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (*UNAFEI Newsletter*) (الأعداد ١٤٩ و١٥٠ و١٥١)، وسلسلة المواد المرجعية (*Resource Material Series*) (الأعداد ٩٨ و٩٩ و١٠٠)، وتقرير الحلقة الدراسية الإقليمية التاسعة بشأن الحكم الرشيد في بلدان جنوب شرق آسيا.

باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٨- اضطلع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بالأنشطة التالية خلال عام ٢٠١٦:

(أ) منع الجريمة المنظمة والجرائم الأخرى ذات الصلة: دعم المعهد حلقات دراسية تدريبية بشأن القانون الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، عقدت في إيطاليا وفي بلدان في أمريكا اللاتينية. وشارك المعهد في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن أزمة الحماية في بلدان المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى، الذي اشترك في تنظيمه كل من منظمة الدول الأمريكية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لغرض دعم تدابير تصدي بلدان أمريكا الوسطى لأزمة الهجرة والعنف المتصل بها. وتلقى هذا النشاط دعماً من كوستاريكا ومن منظومة تكامل أمريكا الوسطى؛

(ب) منع الجريمة: نفذ المعهد عدداً من الأنشطة المتصلة بمنع الجريمة، ودراسات الضحايا والعمل المجتمعي، والتي استهدفت طلاب الجامعات والمهنيين العاملين في مختلف المجالات في الأرجنتين والسلفادور. ونظم المعهد أيضاً أنشطة تدريبية في مجال منع التسلط عبر الإنترنت، استهدفت المدرسين والطلاب في كوستاريكا، تعزيزاً لثقافة السلام؛

(ج) العدالة الجنائية للأحداث: قدم المعهد مساعدة تقنية إلى وزارة العدل في كوستاريكا لغرض بناء مرافق جديدة لاحتجاز الأحداث المحرومين من حريتهم، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة. ونفذ المعهد أيضاً، بدعم مالي من معهد كوستاريكا لمكافحة المخدِّرات، مشروعاً لتعزيز الإدماج الاجتماعي للشباب المخالفين للقانون، وذلك من خلال الفن والثقافة كاستراتيجية لإعادة الإدماج الاجتماعي. ونظم المعهد الكوستاريكي مؤتمراً دوليًّا من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لقانون كوستاريكا للعدالة الجنائية للأحداث وتبادل الخبرات في تطبيق القوانين وعرض التحديات التي يواجهها نظام العدالة الجنائية للأحداث؛

(د) السجون: شارك المعهد في عدة حلقات عمل وحلقات تدريبية بشأن أوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم ونظم السجون في إسبانيا وبلدان أمريكا اللاتينية. وفي كوستاريكا، أجرى المعهد بحثاً تناول حالة حقوق الإنسان للسحاقيات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم من الضعفاء المحرومين من الحرية؛

(هـ) العدالة التصالحية: دعم المعهد تنظيم حلقات عمل وأنشطة تدريبية كجزء من برنامج العدالة التصالحية التابع للنظام القضائي في كوستاريكا. ودعم المعهد أيضاً الأنشطة التدريبية التي تنفذها كلية القضاة في السلفادور؛

(و) المرأة والعدالة الجنائية: وضع المعهد عدداً من البرامج التدريبية المعنية بحقوق المرأة والفئات السكانية الضعيفة الأخرى، وحالة النساء المحرومات من حريتهن وحقوقهن، وهي موجَّهة إلى السلطات القضائية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

٩- وأصدر المعهد أيضاً المنشورين التاليين:

(أ) نشرة تتضمن تعليقات وتحليلات بشأن قانون كوستاريكا الجنائي للأحداث، وهي تلخص بعض الاجتهادات القضائية ذات الصلة المعتمدة في نظام كوستاريكا للعدالة الجنائية للأحداث؛

(ب) دليل القانون الجنائي للأحداث الذي يتضمن معلومات بشأن نظام كوستاريكا للعدالة الجنائية للأحداث، والعدالة التصالحية والسوابق القضائية ذات الصلة.

جيم- المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المُنتسِب إلى الأمم المتحدة

١٠- أنجز المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المُنتسِب إلى الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٦، ثلاثة مشاريع متعددة السنوات ذات صلة بالاتجار بالأشخاص.

١١- ونفَّذ المعهد مشروعاً متعدد التخصصات تموله المفوضية الأوروبية، عنوانه "منع الاتجار بالبشر والزيجات الصورية: حل متعدد التخصصات". وتمثلت مهام المعهد الرئيسية في وضع منهجية البحث، وتدريب الباحثين المشاركين في المشروع، وحضور اجتماعات المائدة المستديرة الوطنية، ونشر تقرير بحثي والمشاركة في إعداد المواد التدريبية. وأفضى البحث إلى استبانة شكل جديد من أشكال الاستغلال المتصلة بالاتجار في الأشخاص، وتم تعريفه بمصطلح "الزواج الصوري الاستغلالي".

١٢- وبالإضافة إلى ذلك، شارك المعهد في مشروع عنوانه "شراكة بلدان الشمال وبلدان البلطيق مع شركات العبَّارات لمكافحة الاتجار بالبشر في بحر البلطيق"، وينفَّذ المشروع بدعم مالي من المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي. وتمثلت مسؤولية المعهد الرئيسية في إجراء بحث يتناول الروابط بين الاتجار بالبشر وقطاع العبَّارات، وتقديم اقتراحات بشأن الأسلوب الممكن لقطاع العبَّارات للمشاركة في منع الاتجار بالأشخاص. ومن بين الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها البحث إمكانية إدراج منع الاتجار بالأشخاص في قائمة المسؤوليات الاجتماعية لشركات العبَّارات.

١٣- وتم بالإضافة إلى ذلك بحث الروابط بين استغلال العمَّال المهاجرين والاتجار بالأشخاص، كما نُشرت ضمن سلسلة منشورات معهد هلسنكي لمنع الجريمة ومكافحتها أطروحة شهادة دكتوراه بعنوان "من المرونة القسرية إلى السخرة: استغلال العمَّال المهاجرين في فنلندا". وخلص البحث إلى أنَّ استغلال العمال المهاجرين الذي ينتهي بالاتجار لغرض السخرة، هو استغلال ذو إطار تنظيمي. ويشير البحث إلى أنَّ فكرتي الاستغلال المستمر والاستغلال التراكمي يمكن أن تساعدا في تصور أبعاد استغلال الموظفين. ويقترح البحث أيضاً استخدام تصنيف "الجرائم الاستغلالية التي يرتكبها أرباب العمل والأضرار التي يلحقونها بالضحايا" في إطار البحث في مجال جرائم الشركات، من أجل إبراز الأضرار التي يعاني منها ضحايا الاستغلال. وكان لتلك النتائج

أهمية كبرى في تغيير مواقف الجهات الفاعلة ومقرِّري السياسات في مجال العدالة الجنائية في فنلندا. وذلك فضلاً عن الاهتمام الذي تلقته نتائج البحث في جميع أنحاء أوروبا.

١٤- وبالإضافة إلى ذلك، أنجز المعهد، بالتعاون مع المكتب، مشروعاً يتناول موضوع الرجال والنساء والجريمة في سياق إحصاءات الجريمة العالمية والأوروبية. وأُتيح تقريران موجزان كخلاصتين للسياسة العامة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويقيِّم التقرير الكامل، الذي نشر عام ٢٠١٦، البيانات الحالية المتاحة على الصعيد الدولي بشأن المسائل الجنسانية والجريمة، والمستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي تجريها الأمم المتحدة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، وإلى البيانات على المستوى الأوروبي المحصلة من المرجع الأوروبي لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية.

١٥- ونقَّح المعهد أيضاً في عام ٢٠١٦ استراتيجيته لتعزيز أهمية الشراكات لأعماله على الصعيدين الأوروبي والعالمي. وتبرز الاستراتيجية إطار أهداف التنمية المستدامة وتشير بالتحديد إلى ضرورة وضع مؤشرات وأدوات لقياس مدى تنفيذ تلك الأهداف. وتحدد الاستراتيجية الموضوعية بعض المجالات الموضوعية ذات الأهمية وهي: الاتجار بالأشخاص، والجريمة السيبرانية، والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، وضحايا الجريمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال منع الجريمة.

دال- المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

١٦- في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أكمل المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عملية إعداد خطة عمله المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، مع التركيز على فرص التمويل، والتعاون مع الوكالات الشريكة في جعل العدالة الجنائية مسألة إنمائية، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، وزيادة مشاركة الجمهور تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

١٧- وإشارة إلى عمليات الأمن الإلكتروني، يتعاون المعهد مع خبراء في تقديم الدعم التقني فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق المحاكمات. وينفذ المعهد وجمعية المحامين في أوغندا وممثلو المجتمع المدني مشروعاً تجريبيًّا بشأن مراكز المساعدة القانونية: تمكين نظم العدالة الجنائية للدول من تيسير اللجوء إلى العدالة وبناء القدرات على توفير خدمات العدالة المجتمعية في بلدان مختارة. وفي الفترة بين آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١٦، عُقدت جلسات توعية لقوى الشرطة الأوغندية ولفرقة العمل الأوغندية الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر. وفي مؤتمر "Octopus" لعام ٢٠١٦: التعاون في مكافحة الجريمة السيبرانية، المعقود في ستراسبورغ، في فرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ناقش المعهد، بالاشتراك مع وكالات أخرى، طرائق تعزيز الإجراءات العالمية لمكافحة الجريمة السيبرانية.

١٨- وفي اجتماع التنسيق المشترك للبرنامج الذي عقدته شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في بانكوك في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اقترح عدد من المسائل المواضيعية التي أتاحت للمعهد أساساً لإعداد مشاريع تعزيز سيادة القانون.

١٩- وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، قدَّم المعهد مساعدة تقنية لإدارة الخدمة المدنية في أوغندا في تقييم استراتيجيات إدارة المشاريع الحكومية التي تستخدم موارد تكنولوجيا المعلومات.

٢٠- وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، عقد المعهد، بالاشتراك مع جامعة برمنغهام، مناقشة مائدة مستديرة تناولت السياسات والمسائل القانونية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية المحيطة بتنظيم العملات الافتراضية للتوعية بشأن العملات الرقمية المشفرة. وشارك في المناقشة أكاديميون وممارسون من مجالات الاقتصاد والحوكمة والتشريع ووضع السياسات وإنفاذ القوانين.

٢١- وفي إطار المبادرات الإقليمية الرائدة في مجال مكافحة الجريمة، حسَّن المعهد، في أيار/مايو ٢٠١٦، علاقات العمل التي تربطه بمكتب منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) في كمبالا في مجال مكافحة الشبكات الإجرامية. وهناك الآن في كل من إثيوبيا وأوغندا وكينيا أفرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاعتداء على الأطفال بواسطة الإنترنت.

٢٢- وتوخياً لتعزيز استخدام الأدلة الإلكترونية في إدارة العدالة الجنائية، يضطلع المعهد، بالاشتراك مع المكتب، بأنشطة تعزيز بناء القدرات من خلال تدريب المدربين في شرق أفريقيا على التصدِّي للتحديات التي تواجه أنشطة التوعية بشأن الجريمة السيبرانية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، عقدت حلقة عمل تدريبية بشأن التحقيقات الأساسية في الجرائم السيبرانية، واستهدفت الحلقة مسؤولي التحقيقات والملاحقة القضائية في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا.

٢٣- وتوخياً لتشجيع تعزيز التعاون بين الشبكات الإقليمية وجهات الوصل، وبالاستناد إلى نتائج كمبالا لتعزيز التعاون الإقليمي في شرق أفريقيا، يعمل المعهد على توثيق التعاون بين جهات الوصل لوكالات إنفاذ القانون ودوائر النيابة العامة والنظم القضائية بغرض تيسير تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية.

٢٤- ويتشاور المعهد حاليًّا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المبادرات الإقليمية لمنع الجريمة التي تهدف إلى القضاء على الفقر ومكافحة تغير المناخ وتسوية النزاعات، وبشأن قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما ما يتصل منها باللاجئين. ويعالج المعهد بصفة روتينية مع البعثات الدبلوماسية في كمبالا مسائل تخص أنماط الهجرة غير المشروعة عبر الحدود.

٢٥- وتوخياً لمعالجة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يسعى المعهد وشركاؤه إلى مساعدة الدول على إدماج المعايير التقليدية ذات الصلة في نظم العدالة الجنائية التقليدية بغية تحقيق العدالة المجتمعية. وما زال التعاون مستمرًّا بين المعهد وبعض الجامعات المختارة من أجل تفعيل هذا المسعى.

هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية

٢٦- اضطلع المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية بالأنشطة التالية في عام ٢٠١٦:

(أ) في ٢٣ أيار/مايو، قدَّم كبير معاونين عرضاً تناول برامج الإدماج الاجتماعي من أجل مكافحة تطرُّف الشباب، وذلك في إطار حلقة عمل شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المعقودة أثناء الدورة الخامسة والعشرين للجنة مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ب) في ٢٥ أيار/مايو، قدَّم كبير معاونين عرضاً لتدابير العدالة الجنائية الاستباقية للتصدي للعنف المرتكب ضد الفتيات، وذلك في حدث جانبي بشأن العنف الجنساني ضد النساء والفتيات والقانون الجنائي اشترك في تنظيمه كل من حكومة بلجيكا والمرصد الدولي لقضاء الأحداث والمجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة، وأكاديمية علوم العدالة الجنائية والجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا خلال دورة اللجنة الخامسة والعشرين؛

(ج) استضاف المركز، في ٢٦ نيسان/أبريل، حلقة دراسية عن مكافحة الفساد نُظمت لكبار المدعين العامين والمحققين من غواتيمالا؛

(د) شارك المركز في تنظيم مؤتمرين عن منع الاعتداء الجنسي في مؤسسات التعليم العالي في مقاطعة كولومبيا البريطانية، في كندا؛

(هـ) في ٢٢ و٢٣ حزيران/يونيه، مثَّل كبيرُ معاونينَ المركزَ في اجتماع إقليمي عُقد في بانكوك بعنوان "إدارة مدن أكثر أمانا–استراتيجيات لعالم شامل"، نظَّمه المكتب وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛

(و) طوال عام ٢٠١٦، استعرض المركز حالات لتهريب مهاجرين وساهم في إدراجها في بوابة إدارة المعارف الإلكترونية المعروفة باسم "بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة" (بوابة "شيرلوك")، التي استحدثها المكتب؛

(ز) في ١٩ شباط/فبراير، عقد المركز مؤتمراً استغرق يوماً واحداً في فانكوفر، بكندا، عنوانه "تطبيق النزاهة في الحكومات المحلية: تخفيف مخاطر تضارب المصالح والاحتيال والفساد"؛

(ح) عمل كبير معاونين بمثابة مستشار للشؤون الجنسانية في إطار برنامج تعزيز سيادة القانون الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيشاور، في باكستان؛

(ط) في ٢٣ و٢٤ آذار/مارس، قدم كبير معاونين عرضا في المؤتمر المعنون "نحو تكافؤ الفرص والقضاء على التمييز ضد المرأة في إقامة العدل"، الذي عقد في القاهرة، ونظَّمته وزارة العدل والمجلس القومي للمرأة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمكتب؛

(ي) تعاقد المكتب مع كبير معاونين لإعداد نمائط تدريبية بشأن التدابير القضائية الفعَّالة للتصدِّي للعنف ضد النساء والفتيات وتنفيذ دورتين تدريبيتين وطنيتين بشأن التصدِّي لحالات العنف ضد المرأة في البحرين ومصر، وحلقة عمل إقليمية في تايلند لتدريب المدربين مخصَّصة للمدعين العامين من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛

(ك) في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المركز مؤتمراً ليوم واحد في فانكوفر، بكندا، عنوانه "تتبع أموال الفساد وغسل الأموال والجريمة المنظمة"؛

(ل) في يومي ٢٧ و٢٨ كانون الثاني/يناير، شارك كبير معاونين في اجتماع لفريق خبراء عُقد في بانكوك بعنوان "لجوء المرأة إلى العدالة في النظم القانونية التعددية في جنوب شرق آسيا"، نظَّمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(م) عمل كبير معاونين كمستشار بحثي لدى معهد تايلند للعدالة في إطار دراسة عنوانها "النساء كعناصر لإقامة العدل في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا"؛

(ن) بالتعاون مع منظمة الحقوق العالمية للمرأة، تعاقد كبير معاونين مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضع دليل تنفيذي لبرنامج مجموعة الخدمات الأساسية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وهو شراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب؛

(س) نيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أجرى كبير معاونين تحليلاً للتعديل الذي أجري على قانون المساعدة القانونية في فييت نام، راعى فيه الاعتبارات الجنسانية والحقوقية؛

(ع) في يومي ١٥ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك كبيرا معاونين في اجتماع فريق الخبراء الذي عقده المكتب في فيينا بشأن مفهوم المنافع المالية أو المادية الأخرى في سياق بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة

٢٧- اضطلع المعهد الأسترالي لعلم الجريمة بالأنشطة البحثية التالية في عام ٢٠١٦:

(أ) واصل المعهد تنفيذ برنامجه للبحوث بشأن الاتجار بالبشر والعبودية، فنشر تقريراً عن دور سماسرة الهجرة في الاتجار بالبشر في أستراليا؛

(ب) في إطار برنامج المعهد بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجريمة السيبرانية، نُشرت تقارير عن التحايل على المستهلك، والاحتيال ضد حكومة أستراليا وجرائم الهوية وإساءة استخدامها. وشملت البحوث المتعلقة بالجريمة السيبرانية دراسة بشأن الرسائل الاقتحامية والجريمة ودراسة بشأن الطابع المتغير لعلم الأدلة الجنائية الرقمية في التحقيق في البيانات المخزنة بواسطة الحوسبة السحابية. ونشر المعهد أيضاً دراسة عن العقبات المرتبطة بالتشريعات الرامية إلى معالجة قضايا الثروة المجهولة المصدر؛

(ج) أصدر المعهد أيضاً مجموعة تقارير عن ضحايا الجرائم العنيفة في أستراليا؛ وشملت تلك التقارير دراسات عن القتل والاقتصاد الليلي والقتل بين السجناء. وشمل العمل بشأن الاعتداء الجنسي استعراضا للتشريعات المتعلقة بالجرائم الجنسية والاعتداء الجنسي على الأطفال ودراسة بشأن الآباء غير المسيئين باعتبارهم ضحايا من الدرجة الثانية للاعتداءات الجنسية على الأطفال. كما نشرت دراسة عن خطر العنف أثناء التفاعلات بين الشرطة والجناة تحت تأثير مواد التعاطي"؛

(د) نُشرت كذلك سلسلة تقارير عن الجرائم المتصلة بالمخدِّرات. وشملت تلك التقارير تقييماً لمشروع يرمي إلى منع تسريب السودوإيفيدرين من الاستخدام المشروع لاستخدامه في إنتاج الميثامفيتامين، ودراسة عن تعاطي الكحول في أوساط الشباب البالغين من متعاطي المنشطات بصورة غير مشروعة، والعلاقة بين تعاطي الميثامفيتامين والجرائم الاحتيازية،

وتعاطي المخدِّرات في إقليم بيلبارا في غرب أستراليا. وواصل المعهد تشغيل برنامج رصد استخدام المخدِّرات في أستراليا في أديلايد وبريسبان وبيرث وسيدني؛

(هـ) أنتج المعهد عدداً من التقارير بشأن السجون ونظام الإصلاحيات في أستراليا، بما في ذلك تقارير تناولت مواضيع معاودة السجناء للإجرام، والانتقال خارج السجن للأشخاص ذوي الإعاقة، وأثر الدورات التعليمية في السجون على الحدِّ من معاودة الإجرام والاعتماد على خدمات الرعاية؛

(و) استمر المعهد أيضاً في إدارة سلسلة من برامج الرصد الإحصائي المتعلقة بالعدالة الجنائية التي تقدِّم تقارير كل عام أو كل عامين تغطي الوفيات التي تحدث أثناء الاحتجاز، وحالات الاحتيال التي تواجهها الحكومة الأسترالية، وجرائم القتل؛

(ز) موَّل المعهد من خلال برنامجه لِمَنح البحوث الجنائية ونشر بحثا تناول العنف في أماكن العمل وضحايا الاحتيال بواسطة الإنترنت؛

(ح) اشترك المعهد مع دائرة الشرطة في كوينزلاند في استضافة المؤتمر الثالث بشأن المجتمعات المحلية ومنع الجريمة في بريسبان، أستراليا، الذي اجتذب زهاء ٣٠٠ مندوب؛

(ط) في عام ٢٠١٦، حدد المعهد أربع أولويات لمواضيع البحوث وهي: (أ) تصدِّي العدالة الجنائية للعنف العائلي والمنزلي؛ و(ب) خفض الطلب على السجون؛ و(ج) الجريمة والعدالة في المستقبل؛ و(د) دراسة الروابط بين الجرائم الكثيرة الحدوث والجرائم المنظمة.

زاي- معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان

٢٨- نفَّذ معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان، وهو الاسم العام الجديد الذي اعتمده المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، عدداً من الأنشطة في عام ٢٠١٦، شملت ما يلي:

(أ) مشروع التوأمة المعنون "تعزيز كفاءة ومساءلة وشفافية نظام القضاء والادعاء العام في كوسوفو"،[(١)] الممولَّ من المفوضية الأوروبية، والذي استهل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وسيساهم المشروع في تحقيق سيادة القانون في كوسوفو من خلال تعزيز استقلال نظام القضاء والادعاء العام وكفاءته وشفافيته واستدامته. ويعمل المعهد بصفته الهيئة المخصَّصة المخوَّلة للمجلس الأعلى للقضاء في إيطاليا؛

(ب) يرمي مشروع التوأمة المعنون "دعم تدريب موظفي قطاع العدالة" إلى دعم المعهد الأعلى للقضاء في تونس؛ وتنفذ المشروع وزارة العدل الفرنسية، ويعمل المعهد بوصفه الهيئة المخصَّصة المخوَّلة للمدرسة العليا للقضاء في إيطاليا؛

(١) ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذا التقرير في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤ (١٩٩٩).

(ج) يهدف مشروع التوأمة المعنون "أنشطة بناء القدرات لدعم وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية" إلى تعزيز القدرة المؤسسية والإدارة والتنظيم في وزارة العدل التونسية؛ وتنفذ المشروع وزارة العدل الإسبانية، ويعمل المعهد بوصفه الهيئة المخصصة المخولة لوزارة العدل في إيطاليا التي تعتبر شريكاً صغيراً لإسبانيا في المشروع؛

(د) تناول اجتماع الخبراء الثالث المعني بحماية حقوق الإنسان في نظام العدالة الجنائية، الذي عقد في روما، قضايا حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وأجرى تحليلا مقارنا لقوانين الإجراءات الجنائية لإيطاليا وجمهورية إيران الإسلامية والمعايير الدولية؛

(هـ) في إطار المشروع المعنون "أنشطة المساعدة التقنية لدعم قطاع العدل المصري: التدريب على مراعاة حقوق الإنسان في تطبيق العدالة الجنائية"، الممولّ من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، حضر ٤٠ قاضياً مصريًّا، من بينهم ٣٢ امرأة، حلقة دراسية تدريبية في سيراكوزا، إيطاليا. كما نظم المشروع أربع دورات تدريبية وطنية عقدت في القاهرة حول الموضوع نفسه؛

(و) تناول اجتماع الخبراء لممثلي وزارات الداخلية والصحة في سبع دول أفريقية ناطقة بالفرنسية موضوع مكافحة العقاقير المزيفة في أفريقيا الناطقة بالفرنسية، ونظم الاجتماع المعهد الدولي لبحوث مكافحة الأدوية المزيفة؛

(ز) حضر ٥٨ مشاركاً من ٢٧ بلداً دورة التخصص السادسة عشرة المعنية بالقانون الجنائي الدولي لأخصائيي القانون الجنائي الشباب، وركزت الدورة على الأنظمة والنماذج المتعددة للمسؤولية الجنائية الدولية وفعالية النظم القانونية الوطنية والدولية في إنفاذ المسؤولية الجنائية الدولية للجهات الفاعلة من غير الدول؛

(ح) زوَّدت دورة التخصص الأولى للنواب العامين المبتدئين، المعنونة "القانون الجنائي الدولي والتعاون الدولي في المسائل الجنائية: المسائل النظرية والعملية"، ٥٢ مشاركا بالأدوات النظرية والعملية اللازمة لبناء استراتيجيات قضائية فعالة.

حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

٢٩- أنشئت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في عام ١٩٧٨. وتقع الجامعة في الرياض، وهي منظمة عربية شاملة ومؤسسة تعليمية مميزة في العالم العربي متخصصة في الدراسات العليا المتعلقة بالأمن، وهي توفر برامج شهادة الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه. وتتيح الجامعة أيضاً برامج شهادات أخرى متصلة بالأمن ودورات تدريبية ومعارض، وترتبط بعلاقات قوية مع العديد من المؤسسات التعليمية والمؤسسات ذات الصلة بالأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وتعقد الجامعة بشكل مستمر مؤتمرات وحلقات دراسية ومعارض متصلة بالأمن بغرض التوعية بشأن الأمن ولتطوير مهارات ومعارف الموظفين العاملين في المجال الأمني. وهي منتسبة إلى الأمم المتحدة. ولمزيد من المعلومات، انظر http://nauss.edu.sa.

طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية

٣٠- المعهد الوطني للعدالة هو الفرع المعني بالبحث والتقييم والتطوير في وزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية. ورسالة المعهد هي توفير ما يلزم من معارف وأدوات موضوعية ومستقلة تستند إلى أدلة لمواجهة التحديات المرتبطة بالجريمة والعدالة، وخصوصاً على صعيد الولايات والأصعدة المحلية في الولايات المتحدة. ودعماً لهذه الرسالة، يخصص المعهد استثمارات في مجالات رئيسية ثلاثة، هي: البحوث بشأن المسائل المتصلة بالجريمة والعدالة الجنائية، واستخدام التكنولوجيا لأغراض إنفاذ القانون، وتوفير خدمات الاستدلال الجنائي التي تدعم أجهزة العدالة الجنائية. فعلى سبيل المثال، استمر المعهد في عام ٢٠١٦ في تنفيذ برنامجه المعني بالمسائل عبر الوطنية، الذي يستثمر في دراسات بحثية وتقييمية للمسائل الدولية التي تؤثِّر على إنفاذ القانون في الولايات المتحدة وخارجها، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، التطرُّف المتَّسم بالعنف والاتجار بالأشخاص. ومن الجهات المستفيدة من استثمارات المعهد في أنشطة البحث والتطوير والتقييم أجهزةَ إنفاذ القانون ومكاتب النواب العامين والمؤسسات الإصلاحيةَ والعديد من الهيئات المجتمعية التي تتعامل مع نظام العدالة الجنائية. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة لبرامج المعهد وشركائه في الموقع www.nij.gov.

٣١- وما زال المعهد يشارك في المبادرات الدولية ويدعم المكتب بعدد من الطرائق. وكثيراً ما تتداخل أبحاث المعهد إلى حد بعيد جداً مع المواضيع التي تخص المكتب. ويمكن الاطلاع على نتائج جميع مبادرات المعهد البحثية على الموقع الشبكي لدائرة المراجع الوطنية في مجال العدالة الجنائية (www.ncjrs.gov)، الذي يتيح للمستعمِلين البحث عن نتائج البحوث وفقاً لمواضيعها (موضوع "العنف ضد المرأة" على سبيل المثال).

٣٢- وفي عام ٢٠١٦، اضطلع المعهد بعدد من الأنشطة المتعلقة بالمكتب وبالأمم المتحدة. حيث استضاف، على سبيل المثال، مؤتمراً يتناول مسألة التصدِّي للتطرف العنيف شارك فيه ممثلون لعدد من الدول الأعضاء لمناقشة تحول التطرف إلى العنف والبرامج المجتمعية الرامية إلى التصدِّي له.

ياء- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

٣٣- نفَّذ معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الأنشطة التالية في عام ٢٠١٦:[٢]

(أ) عمل المعهد على تحسين المعارف والمهارات المتعلقة بحقوق الإنسان ومنهجيات تعليم حقوق الإنسان في خمس كليات صينية معنية بتدريب وكلاء النيابة؛ واضطلع أيضاً بتحسين تنفيذ إصلاحات قضاء الأحداث التي تجريها النيابة العامة الشعبية في دائرة هايديان في بيجين، وتوسيع مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في الإجراءات الجنائية الخاصة بالأحداث.

(٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الموقع الشبكي: www.rwi.lu.se.

واستكمل العمل بشأن قضاء الأحداث بتقرير بحثي تناول التنفيذ الراهن لآلية مشروطة غير احتجازية وغير قضائية؛

(ب) في إندونيسيا، واصل المعهد دعمه لتنفيذ نظام فحص الأوضاع في السجون على النطاق الوطني استناداً إلى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) ولتنفيذ قانون نظام العدالة الجنائية للأحداث في إندونيسيا وفقاً للمعايير والممارسات المعترف بها دوليًّا؛

(ج) بالتعاون مع الأكاديمية الملكية للمهن القضائية في كمبوديا، أعدّ المعهد ونفَّذ دورات إلزامية معتمدة في مجال حقوق الإنسان لأغراض المناهج الأكاديمية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ساهم المعهد في تنفيذ دورة إلزامية معتمدة في مجال حقوق الإنسان في مركز تدريب المحامين التابع لنقابة المحامين الكمبودية. كما قدم المعهد دعماً لتطوير عيادات قانونية في جامعتين في كمبوديا؛

(د) بالتعاون مع دائرة السجون في كينيا، عزَّز المعهد، في جملة أمور، القدرات في مجال حقوق الإنسان لدى ٤٠ من موظفي السجون وضباطها المعنيين بحقوق الإنسان، واستهل مشروعاً لتقييم وتصنيف المجرمين، وذلك بالتعاون مع خدمات مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة التابعة لدائرة السجون في كينيا ودائرة السجون ومراقبة السلوك في السويد؛

(هـ) أسدى المعهد إلى دائرة الإصلاحيات في سيراليون مشورة بشأن الاستراتيجيات اللازمة لضمان امتثال إطار سيراليون التشريعي لقواعد نيلسون مانديلا وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة؛

(و) ساعد المعهد المعاهد القضائية في كل من الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين والعراق ولبنان والمغرب في إعداد دراسات مقارنة للقوانين الوطنية ومعاهدات حقوق الإنسان المصدَّق عليها، ووضع دليلاً تدريبيًّا جديداً بشأن تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في المناهج الدراسية لمعاهد ومدارس القضاء العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(ز) عزَّز المعهد معارف قضاة محكمة العدل في شرق أفريقيا، وزاد توعية الجهات المعنية الإقليمية ومعلوماتها بشأن القضايا التي تنظر فيها تلك المحكمة والإجراءات التي تطبقها؛

(ح) ساهم المعهد في المشاورة الإقليمية لجنوب آسيا بشأن تنفيذ قواعد نيلسون مانديلا.

٣٤- ونفَّذ المعهد الأنشطة التالية في مجال المؤتمرات:

(أ) قدَّم المعهد عرضاً يتناول المسائل الأخلاقية والقيود القانونية المتعلقة باستخدام تكنولوجيات المراقبة في الوقاية من الجرائم الخطيرة والتحقيق والمقاضاة بشأنها، وذلك في حلقة عمل شبكة معاهد البرنامج المعقودة أثناء الدورة الخامسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ب) قدَّم المعهد دراسة إقليمية بشأن قضاء الأحداث عنوانها "تدبير الملاذ الأخير؟ الحالة الراهنة لقضاء الأحداث في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا"، وذلك في الاجتماع الثاني للجنة الفرعية للدول الأعضاء في الرابطة والتابعة لمجلس آسيا والمحيط الهادئ لقضاء

الأحداث، المعقود في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه، وفي مؤتمر منع الجريمة والعدالة الجنائية الأول لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقود في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر؛

(ج) في المؤتمر السنوي الثامن عشر للرابطة الدولية للإصلاحيات والسجون (ICPA)، قدم المعهد، بمشاركة دائرة سجون كينيا، عرضاً يتناول حقوق الإنسان والممارسات الإصلاحية الجيدة، وقبل مع دائرة سجون كينيا جائزة الامتياز الإصلاحية للإدارة وتدريب الموظفين التي منحتها لهما الرابطة.

كاف- المركز الدولي لمنع الجريمة

٣٥- اضطلع المركز الدولي لمنع الجريمة بالأنشطة التالية في عام ٢٠١٦:

(أ) شارك المركز في عدة مناسبات دولية وهي:

'١' الدورة الخامسة والعشرون للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

'٢' المحفل الأفريقي لتبادل التعلم بشأن السلامة الحضرية، المعقود في دوربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه؛

'٣' الاجتماع الشامل الثالث لفريق خبراء الموئل بشأن المدن الأكثر أمانا في الخطة الحضرية الجديدة، المعقود في جنيف في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه؛

'٤' مدرسة مواضيعية عن التطرف، نظمها المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا ومعهد باريس للدراسات السياسية، وعُقدت في باريس في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر؛

'٥' اجتماع فريق الخبراء لإعداد برنامج جديد لتعليم المهارات الشخصية والاجتماعية، يعتزم تنفيذه في بيئات رياضية، ويستهدف وقاية المراهقين المستضعفين من الانخراط في الجريمة وتعاطي المخدِّرات (١٤ أيلول/سبتمبر)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، الذي ركَّز على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛

(ب) نظم المركز سلسلة من المؤتمرات الصغيرة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه بشأن عدة مواضيع، من بينها منع التطرف ومنع العنف في المؤسسات العامة ومنع الجرائم المتصلة بالمخدِّرات ومنع الجريمة ومشاعر انعدام الأمن في وسائل النقل الأرضي العام؛

(ج) بالتعاون مع وزارة الأمن العام في كيبيك، عقد المركز مؤتمراً بشأن منع الجريمة في المؤسسات العامة، في كيبيك سيتي، كندا، في ١ نيسان/أبريل.

٣٦- أصدر المركز، بدعم مالي من دائرة كندا للسلامة العامة، تقريراً بعنوان "التقرير الدولي الخامس عن منع الجريمة والسلامة المجتمعية: المدن والخطة الحضرية الجديدة".

٣٧- في مجال الشراكات الاستراتيجية والمساعدة التقنية، تضمنت أنشطة المركز ما يلي:

(أ) في عام ٢٠١٦، طَلب كل من غرفة تجارة وبلدية بوغوتا والشرطة الوطنية في كولومبيا من المركز أن يعدَّ سياسة لمنع الجريمة فيما يتعلق بالجريمة والإحساس بعدم الأمان في وسائل النقل العام؛

(ب) بالتعاون مع إدارة السجون في فرنسا، استهل المركز العمل على تنفيذ تدابير التدخل والوقاية من التطرف العنيف في إطار النظام القطري لمراقبة السلوك في مدينة غرونوبل وليون ونيس؛

(ج) طلبت مدينة مونتريال، في كندا، من المركز أن يجري تقييماً لمشروع نفذ في حي Rivière-des-Prairies–Pointe-aux-Trembles في مونتريال. وجاء ذلك المشروع ردًّا على الزيادة الكبيرة في جرائم العنف والتخريب وأعمال الجنوح المسجلة لدى شرطة الحيّ.

لام- معهد الدراسات الأمنية

٣٨- اضطلع معهد الدراسات الأمنية بالأنشطة التالية في عام ٢٠١٦:

(أ) العمل بمثابة خبير موارد في مجال خدمات الشرطة والجريمة والعدالة لدى لجنة شؤون الشرطة في برلمان جنوب أفريقيا؛

(ب) نَشْرُ أعداد من مجلة *South African Crime Quarterly* (الجريمة في جنوب أفريقيا) الفصلية ومجلة *African Security Review* (مجلة الأمن الأفريقي) وتقارير أمنية إقليمية منتظمة؛

(ج) رصد وتحليل اتجاهات الجريمة والعدالة والإدارة، بما في ذلك سير عمل نظام العدالة الجنائية؛

(د) إجراء بحوث وتحليلات محددة الأهداف بشأن الجريمة، بما في ذلك عن التدابير الفعالة لمواجهة الجريمة والعنف وبناء مدن أكثر أمانا والمشاركة الأهلية وإجراء بحث ابتكاري بشأن عنف الوالدين وعنف العشير؛

(ه) إدارة موقع مركز المعلومات والتحليلات المتعلقة بالجريمة والعدالة، وهو مصدر سهل الاستعمال وسريع ودقيق وموثوق للمعلومات والتحليلات (انظر www.issafrica.org/crimehub)؛

(و) توفير التدريب على أسلوب التعامل مع الجرائم وضبط الأمن والتحقيق في التهديدات الخطيرة؛

(ز) التعاون مع دوائر شرطة جنوب أفريقيا في تحليل إحصاءات الجريمة في البلد، التي ضغط معهد الدراسات الأمنية من أجل إصدارها كل ثلاثة أشهر بدلا من كل سنة، ونجح في ذلك؛

(ح) توفير معلومات وتحليلات مناسبة بشأن السياسات والاستراتيجيات والأداء، بما في ذلك تقديم إحاطات وتوفير المشورة بشأن السياسات إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

(ط) تعزيز أمان المجتمعات المحلية؛

(ي) استضافة حلقات دراسية وجلسات إحاطة لصنَّاع السياسات العامة والقرارات؛

٣٩- وفيما يخص التصدّي للمخاطر عبر الوطنية والجرائم الدولية والإرهاب، تضمنت أنشطة المعهد ما يلي:

(أ) التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في أفريقيا لتوفير التدريب على مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية والجريمة الدولية للمحققين ووكلاء النيابة والقضاة وغيرهم من المسؤولين الحكوميين؛

(ب) توفير تدريب متخصص في مجال التصدّي للإرهاب لكبار أعضاء النيابة العامة ومسؤولي الشرطة في بلدان جنوب وشرق وغرب أفريقيا؛

(ج) نشر رسالة إخبارية أسبوعية بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا وخارجها، تحمل عنوان *CT Week in Review* (الاستعراض الأسبوعي لمكافحة الإرهاب)؛

(د) تنسيق أنشطة الشبكة الأفريقية المعنية بالعدالة الجنائية الدولية؛

(هـ) إسداء المشورة الفنية المتخصصة إلى الأمين العام بشأن سيادة القانون ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛

(و) العمل بمثابة شريك في التنفيذ وقيادة تجمعية لدى الاتحاد الأوروبي في إطار آليته لرصد مكافحة الإرهاب ودعمها والإبلاغ بشأنها؛

(ز) المشاركة القوية في معالجة قضايا العدالة الجنائية الدولية، بما يشمل حضور جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والعمل المباشر مع الدول الأفريقية وتيسير إجراء مناقشات رفيعة المستوى؛

(ح) إسداء المشورة إلى المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن الإرهاب والاقتصاد غير المشروع والفساد والهشاشة والعنف والنزاعات؛

(ط) التعاون الوثيق مع شتى الأجهزة، من بينها المكتب وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمركز العالمي للتعاون الأمني.

٤٠- وغطت منشورات المعهد في عام ٢٠١٦ عدة مواضيع منها أنشطة ضبط الأمن، والتصدّي للجريمة بوسائل ابتكارية، ومنع الجريمة من خلال تحسين مشاركة الوالدين والمجتمع، وإجراءات مكافحة الجريمة المنظمة، والأمن البحري، ومكافحة الإرهاب والعدالة الجنائية الدولية (المنشورات متاحة على الموقع الشبكي: www.issafrica.org).

ميم- المعهد الكوري لعلم الجريمة

٤١- نفَّذ المعهد الكوري لعلم الجريمة في عام ٢٠١٦ عدة أنشطة يرد أهمها فيما يلي:

(أ) في آذار/مارس، عقد المعهد وجامعة ميجي في اليابان منتدى العدالة الجنائية الثالث لكوريا واليابان، وهو مؤتمر أكاديمي سنوي يرمي إلى تيسير التبادل الأكاديمي بين علماء الجريمة الكوريين واليابانيين؛

(ب) في تموز/يوليه، عقد المعهد منتدى العدالة الجنائية الرابع لشمال شرق آسيا، وهو مؤتمر أكاديمي سنوي يرمي إلى تعميق التبادل الأكاديمي مع الجامعات الصينية. وناقش مشاركون من مدارس القانون في جيجو ويانبيان وجيلين ولياونينغ وهيلونغجيانغ خصائص جرائم الإنترنت والإرهاب وتدابير التعاون بين جمهورية كوريا والصين؛

(ج) في أيلول/سبتمبر، عقد المعهد الكوري لعلم الجريمة منتدى دوليًّا بعنوان "تحديات وفرص العدالة الجنائية للسلامة العامة" بغرض اقتراح سياسات فعالة لتحسين السلامة العامة. وعرض مشاركون من أربعة بلدان هي الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وجمهورية كوريا، النُّهُج والاستراتيجيات الوطنية وتناقشوا بشأنها؛

(د) في تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المعهد، بالاشتراك مع المكتب واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومعهد العدالة التايلندي، الاجتماع الإقليمي الثاني بشأن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، الذي شارك فيه ٤٥ مسؤولاً، فضلاً عن ممثلي المكتب واللجنة الاقتصادية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث قدمت ٢٥ دولة عروضاً تناولت المنظورات الوطنية والدولية المتعلقة بالأولويات والاحتياجات والتحديات القائمة في مجال جمع إحصاءات الجريمة وإنتاجها ونشرها؛ ودور إحصاءات الجريمة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتنفيذ دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية والتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية؛ والأنشطة الأساسية لبناء القدرات الوطنية. واختتم الاجتماع باعتماد ثماني توصيات على الصعيد الوطني وسبع توصيات على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

(هـ) في كانون الأول/ديسمبر، عقد المعهد، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والمكتب الأعلى للمدعين العامين في جمهورية كوريا، المنتدى الدولي السنوي للمعهد الكوري لعلم الجريمة والمعني بالتحديات والفرص في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الإرهاب. وناقش مشاركون من تسعة بلدان ومن المكتب والبنك الدولي تقنيات تحليل البيانات من أجل استباق الهجمات الإرهابية، والاستفادة من المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، وأنشطة بناء القدرات؛

(و) نشر المعهد نحو ١٠٠ تقرير لبحوث تناولت مواضيع شتى، من بينها التحقيق الجنائي الرقمي، والوساطة الجنائية، ومنع الفساد، وتسوية النزاعات، والعدالة التصالحية والتكامل بين نظم العدالة الجنائية المتباينة؛

(ز) بالتعاون مع الجامعة الوطنية الأسترالية، بدأ المعهد بإعادة تنظيم المنتدى الافتراضي لمكافحة جرائم الإنترنت بهدف جعله شبكة وغرفة مقاصة لبحوث جرائم الإنترنت بغية إتاحة المساعدة العملية في التصدِّي لجرائم الإنترنت.

نون- معهد بازل للحوكمة

٤٢- نفَّذ معهد بازل للحوكمة في عام ٢٠١٦ أنشطة عملية بارزة من بينها الأنشطة التالية:

(أ) في سياق دور المعهد بصفته "مركز مجموعة العشرين المعني بالعمل الجماعي لمكافحة الفساد"، استضاف المركز الدولي للعمل الجماعي التابع للمعهد (ICCA) مؤتمراً دوليًّا للممارسين بعنوان "العمل الجماعي: الأدلة والخبرات والأثر" في بازل، سويسرا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وكان ذلك متابعة للمؤتمر الأول من هذا النوع الذي عُقد في عام ٢٠١٤ وحضره نحو ٢٠٠ مشارك من القطاع الخاص والحكومة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وركز المؤتمر على الدروس المستفادة من خلال مبادرات العمل الجماعي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مبادرة صناعات تكنولوجيا المعادن، التي استهلها ويعمل على دعمها المركز، وهي تركز على البحوث المتصلة بفائدة الشركات المنخرطة في مختلف أنواع مبادرات العمل الجماعي؛

(ب) تعاون المعهد، من خلال مركزه الدولي لاسترداد الموجودات، مع عدد من البلدان من جميع أنحاء العالم لبناء قدراتها على إجراء التحقيقات المالية المحلية عبر الحدود وما يتعلق بها من ملاحقات قضائية بهدف استرداد الموجودات المسروقة. ونفَّذ بعض هذه الجهود من خلال برامج التدريب في الموقع المنفردة أو المتعددة المراحل، في بلدان مثل أوغندا وباراغواي وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة والهند، وعلى الصعيد الإقليمي، في بلدان شرق أفريقيا؛ وبُذلت جهود تعاونية أخرى من خلال برنامج عمل موسَّع لتوفير المساعدة المباشرة للبلدان الشريكة كل على حدة في شرق أفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى. وفي سياق الجهود التعاونية التي بُذلت من خلال برنامج العمل الموسَّع، ساعد المركز الدولي لاسترداد الموجودات بلدانه الشريكة في تصميم وتنفيذ استراتيجيات التحقيق والملاحقة القضائية وتيسير سبل التعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي؛

(ج) في بيرو، وفَّر فريق التدريب التابع للمركز الدولي لاسترداد الموجودات، لأول مرة، دورة جديدة للتدريب المتخصص في الموقع لوحدات الاستخبارات المالية، وصممت في هذه الحالة المحددة خصيصاً لوحدة الاستخبارات المالية في بيرو، وكان عنوانها " التحليل العملي المتقدِّم: تدريب موقعي". والجديد في تلك الدورة، التي اشترك في إعدادها مستشارون قانونيون ومستشارو حالات لدى المركز مع خبراء التدريب والتعلُّم الإلكتروني، هو أنها تجمع بين عناصر التعلُّم الإلكتروني وعناصر ممارسة التدريب العملي الخاصة بالمركز، والتي يجري تنفيذها بأسلوب متكامل وتفاعلي مع المشاركين في داخل البلد؛

(د) في سياق تنفيذ برنامج بحوث المعهد، الذي يتم عن طريق شعبة الإدارة العامة التابعة للمعهد، أجرى فريق من الخبراء الدوليين والمحليين بحثين بالاستفادة من منحتين بحثيتين هامتين: البحث الأول، بعنوان "Informal governance and corruption: transcending the principal agent and collective action paradigms" (الإدارة غير الرسمية والفساد: تجاوز نموذجي العنصر الرئيسي والعمل الجماعي) وهو يختبر أثر الطابع غير الرسمي على الفساد ومكافحة الفساد، مع التركيز على المقارنة الجغرافية بين المجتمعات والنظم في كل من شرق أفريقيا وآسيا الوسطى. وتمول المشروع الأكاديمية البريطانية للعلوم الإنسانية والاجتماعية في سياق برنامج أدلة مكافحة الفساد التابع لقسم التنمية الدولية لدى الأكاديمية. وتشكل المبادرة البحثية الثانية دراسة جارية للعوامل المؤثرة في دفع الفقراء للانخراط في المعاملات الفاسدة

أو مقاومتها أو الإبلاغ عنها في شرق أفريقيا، مع إجراء بحوث ميدانية في هذا الشأن في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. وينفذ المشروع بتمويل من صندوق البحوث في شرق أفريقيا. وسيقدم مشروعا البحث نتائجهما خلال عام ٢٠١٧ على أمل التمكن فيما بعد من ترجمة هذه النتائج إلى توصيات قابلة للتنفيذ في إطار سياسات مكافحة الفساد، ويحبَّذ أن يتم ذلك، من ناحية مثالية، في البلدان التي نفذ فيها البحثان حتى الآن.

سين- كلية علم القانون الجنائي

٤٣- نظَّمت كلية علم القانون الجنائي الأنشطة الأكاديمية التالية في عام ٢٠١٦:

(أ) في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، نظَّمت الكلية، بالتعاون مع معهد بحوث القوانين المنطبقة التابع للمحكمة العليا في الصين ولجنة عدالة الأحداث التابعة للرابطة الصينية لقانون الإجراءات الجنائية، حلقة دراسية عن حماية القصَّر داخل الفضاء السيبراني ومنع الجريمة. وقبل انعقاد تلك الحلقة الدراسية، اشتركت الكلية مع دائرة النيابة الشعبية في شنغهاي في تنظيم حلقة عمل لتحسين التقييم النفسي وإعداد نظام لمراقبة مخاطر انخراط الشباب في الجريمة، وذلك في شنغهاي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر؛

(ب) أنجز فريق البحث التابع للكلية تقريرين استشاريين للسلطات المركزية المسؤولة عن عدالة الأحداث، بعنوان "بناء نظام أنشطة التدخل لمكافحة السلوكيات اللااجتماعية في أوساط القصَّر دون سن المسؤولية الجنائية" (مشروع تقرير من إعداد خبير) و"التدابير المضادة لمعاودي الجنوح القصّر"؛ وقد اجتاز التقريران مرحلة تقييم الخبراء في الحلقة الدراسية لحماية القصَّر ومنع الجريمة، المعقودة في بيجين في ٩ تشرين الأول/أكتوبر؛

(ج) توخياً لتوفير نقاط مرجعية من منظور عملي ومنظور مقارن، عقدت كلية علم القانون الجنائي ثلاث حلقات دراسية بشأن إصلاحات عقوبة الإعدام. عقدت الأولى منها بعنوان "حلقة دراسية عن الممارسات المحلية للإصلاح القضائي في قضايا أحكام الإعدام" في زينغزو بمحافظة هينان يومي ١٢ و١٣ أيار/مايو، وركّزت على حالات النجاح والإخفاق التي شهدتها المحاكم المحلية في السنوات القليلة الماضية. أمَّا الحلقة الثانية، بعنوان "حلقة دراسية بشأن التطورات المستجدة في إصلاح عقوبة الإعدام"، فقد عقدت في ٢١ أيار/مايو بهدف استعراض الإصلاحات السابقة وتلخيص التجارب الناجحة وتقديم مقترحات تشريعية وقضائية. وكان عنوان الحلقة الأخيرة "حلقة دراسية بشأن المنظورات الدولية والممارسات الصينية لإصلاحات عقوبة الإعدام"، وعُقدت يومي ٢٠ و٢١ آب/أغسطس. واجتذبت جميع هذه الحلقات عدداً كبيراً من المشاركين من السلطات التشريعية والأجهزة القضائية، على المستويين الوطني والمحلي، وسلطات الأمن العام، ومكاتب المحاماة، والمنظمات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛

(د) استكملت الكلية أيضاً ثلاثة مقترحات تشريعية بشأن معايير إصدار الأحكام في قضايا الإعدام، ولا سيما القواعد المتعلقة بالأدلة والإجراءات الخاصة في قضايا الإعدام، والتي سيجري تقديمها إلى السلطات المركزية الصينية؛

(هـ) في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتركت كلية علم القانون الجنائي مع النيابة الشعبية لمنطقة هايديان في بيجين في تنظيم "حلقة العمل المعنية بمبدأ تقليص العقوبة في حالات الإقرار بالجرم وعدم الاعتراض على قرار المحكمة"، التي عقدت في بيجين باعتبارها الحلقة الدراسية الختامية لمشروع ترعاه جمعية المحامين في الصين؛

(و) شاركت الكلية مع الفريق الوطني الصيني التابع للرابطة الدولية لقانون العقوبات وجمعية القانون الجنائي الصينية في تنظيم المؤتمر الدولي بشأن الأمن الغذائي ومسؤولية الشركات والعدالة الجنائية، المعقود في بيجين في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر. حيث أجرى أكثر من ١٠٠ مشارك من المؤسسات التشريعية والإدارية والأكاديمية في الاتحاد الروسي وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا والصين ولكسمبرغ وهولندا مناقشات مثمرة حول كيفية تعزيز حماية السلامة الغذائية بموجب القانون الجنائي عن طريق الاستفادة الجيدة من تدابير العدالة الجنائية وآليات المسؤولية الجنائية للشركات؛

(ز) في ٢٥ أيار/مايو، عقدت الكلية حلقة دراسية بشأن القانون الصيني لمكافحة الإرهاب الذي أصبح نافذا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وناقشت الحلقة الدراسية النظام القانوني الجديد، الذي استحدث إثر الهجمات الإرهابية الكبرى التي ارتكبت خلال السنوات القليلة الماضية؛

(ح) نظَّم مركز بحوث الجرائم التي يرتكبها منظمو المشاريع الصينيون التابع للكلية، بالتعاون مع الفرع الثالث للإدارة العامة لمكافحة الفساد لدى النيابة الشعبية العليا للصين، منتدى رفيع المستوى لمنع مخاطر الإجرام والتنمية الاقتصادية (٩-١٠ تموز/يوليه، بيجين) وأصدر تقرير عام ٢٠١٥ بشأن مخاطر الإجرام لدى منظمي المشاريع.

عين- معهد العدالة التايلندي

٤٤- انضم معهد العدالة التايلندي إلى شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في أيار/مايو ٢٠١٦ وهو يدعم على نحو ثابت تنفيذ معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية على المستوى المحلي وفي منطقة جنوب شرق آسيا.

٤٥- وتوخياً لتحسين مستوى الامتثال لقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها في مجال معاملة السجناء، نظم المعهد دورة بشأن إدارة شؤون السجينات لتدريب كبار موظفي المؤسسات الإصلاحية في جنوب شرق آسيا (التدريب على قواعد بانكوك) في الفترة من ١٠ إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، وذلك في أعقاب المشاورة الإقليمية لجنوب شرق آسيا بشأن تنفيذ الصيغة المنقَّحة لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، المعقودة يومي ٨ و٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، وتولى المعهد بالتعاون مع الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات استضافة تلك الدورة. ووفر الحدثان الإقليميان المتتابعان منتدى للمناقشة وفرصاً لتبادل التعلُّم فيما بين جميع البلدان.

٤٦- ومن أجل توفير منتدى منتظم للتوعية وتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بشأن المسائل الشاملة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، أرست الرابطة مؤتمرها لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ونظم المعهد مؤتمر الرابطة الافتتاحي المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في بانكوك في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بالتزامن مع انعقاد الاجتماع التنسيقي لشبكة معاهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في بانكوك في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وبمساهمة نشطة من المشاركين في منتدى الشباب الذي عقد بالتوازي مع المؤتمر في بانكوك في الفترة من ٦ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٧- وحرصاً على توعية المهنيين الشباب في آسيا بأهمية سيادة القانون من أجل التقدُّم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نظم المعهد حدثاً تدريبيًّا مكثَّفاً بعنوان "حلقة عمل معهد العدالة التايلندي لتدريب القادة الناشئين على سيادة القانون والسياسات العامة"، في بانكوك في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وذلك بالتعاون مع معهد القانون والسياسة العالميين التابع لكلية القانون بجامعة هارفارد. وعقدت حلقة العمل بالتزامن مع المنتدى العام الذي عقده المعهد بشأن سيادة القانون والتنمية المستدامة في بانكوك في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ باعتباره برنامجاً مشتركاً بين القطاعات للتوعية وتبادل المساعدة القانونية فيما بين واضعي السياسات والممارسين التايلنديين.

٤٨- وفي ٢٠١٦، أنجز المعهد عدة مشاريع بحثية بشأن التحديات الرئيسية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وأصدر المنشورات المختارة التالية:

(أ) دراسة مقارنة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛

(ب) "الحبس والمنظور الجنساني في تايلند: استكشاف الاتجاهات وفهم الدوافع"، نشر في حولية *International Journal of Law, Crime and Justice*؛

(ج) دراسة لتحديد النطاق بشأن لجوء المرأة إلى العدالة: منظورات من منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالتعاون مع جامعة كامبردج، وهي تتضمن برنامجاً لإجراء البحوث في المستقبل من أجل تحسين قدرة المرأة على اللجوء إلى العدالة في المنطقة؛

(د) مشروع "التصدِّي للتهديدات والتحدِّيات الناشئة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية من منظور تايلند في سياق مجتمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا"، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

رابعاً- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية

٤٩- اضطلع المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية بالأنشطة التالية في عام ٢٠١٦:

(أ) شارك المجلس في الدورة الخامسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وعُقدت الجمعية العامة السادسة عشرة للمجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية في فيينا في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، وتم في تلك المناسبة انتخاب هيئة المجلس الجديدة؛

(ب) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي أعقاب المؤتمر الدولي المعني بالمخاطر الإجرامية التي تهدد النشاط الرياضي العالمي وسبل التصدِّي لها على الصعيد الدولي، الذي نُظم بالاشتراك مع المكتب ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ووزارة خارجية الولايات المتحدة والمعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة، وتمشيا مع خبرة المجلس في مجال مكافحة الفساد، أُطلع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة على مخطط دراسة تهدف إلى توفير تحليل متعمق للجريمة المنظمة وبؤر الفساد النشطة في المحيط العالمي لقطاع الرياضة. وفي أيلول/سبتمبر، اشترك المعهد مع المجلس في نشر الدليل الإلكتروني للمعايير والقواعد في مجال منع الجريمة ومكافحة الفساد في الرياضة؛

(ج) في تشرين الأول/أكتوبر، اشترك المجلس مع المركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي"Centro Nazionale di Prevenzione e Difesa Sociale" في تنظيم مؤتمر عن "جرائم الشركات والعدالة التفاوضية: تجارب مقارنة". وركَّز المؤتمر على مسائل السياسات الجنائية المتصلة بالاتفاقات المعقودة بين المدعين العامين والقضاة والمتهمين من الأشخاص أو الشركات. وضمن طائفة واسعة من جرائم الشركات، وُجّه الاهتمام نحو مجموعة مختارة من الجرائم الاقتصادية (المتعلقة بالمالية والشركات والعمالة) والجوانب الهامة ذات الصلة بالبيئة والفساد. وذلك بالإضافة إلى إجراء تحليلات مقارنة للمواضيع المتصلة بمسؤوليات الهيئات الاعتبارية والأفراد. وتم تحليل آلية التفاوض فيما يتعلق بالمحاكمة الجنائية، فضلاً عن تدخل السلطات الإدارية. وكان الغرض من المؤتمر تقديم لمحة عامة واسعة عن هذا الموضوع المعقد بغية تشجيع التناقش بشأن مسائل السياسات الجنائية والأساس القانوني الذي تقوم عليه خيارات العدالة الجنائية في التفاوض، وتضييق الفجوة بين النظرية والممارسة القانونيتين من خلال مقارنة خبرات الباحثين والممارسين القانونيين؛

(د) نظراً لخبرة المجلس الطويلة في مجال مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية، فقد ناقش مشروع المذكِّرة المفاهيمية الذي أعدَّه المكتب بشأن تدابير العدالة الجنائية للتصدِّي للاتجار بالممتلكات الثقافية عن طريق تعزيز جمع وتحليل وتعزيز مستودع البيانات عن هذه الظاهرة. وسيساعد إعداد دراسة عالمية والنظر في التشريعات والسوابق القضائية بشأن الاتجار بالممتلكات الثقافية من مختلف الولايات القضائية الوطنية على توفير أداة عملية لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الصكوك الدولية المعيارية السارية في هذا الشأن واتباع المبادئ التوجيهية الدولية لتطبيق تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية على الاتجار بالممتلكات الثقافية وما يتصل به من جرائم أخرى.